



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلت
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



السنة الجامعية: 2023/2022م

السنة الثالثة علوم تسيير

تخصص: إدارة مالية

التصحيح النموذجي لامتحان السادس في مادة التدقيق المالي

التمرين الأول: (كل إجابة صحيحة 0.5 نقطة)

- 1- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: ينقسم التدقيق من حيث حتمية القيام بالتدقيق إلى: التدقيق الإلزامي؛ التدقيق الاختياري.
- 2- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: تنقسم تقارير مدقي الحسابات من حيث الإلزام في إعدادها إلى: تقارير خاصة؛ تقارير عامة.
- 3- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: ينقسم التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق إلى: التدقيق الكامل؛ التدقيق الجزئي.
- 4- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختباري من المبادئ المتعلقة بركن الفحص
- 5- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: مبدأ كفاية الإتصال من المبادئ المتعلقة بركن التقرير
- 6- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: مبدأ تكامل الإدراك الرقابي من المبادئ المتعلقة بركن الفحص
- 7- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: المعايير العامة للتدقيق: أ- التأهيل الكافي لمدقق الحسابات؛ ب- استقلال المدقق؛ ج- بذل العناية المهنية اللازمة
- 8- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: ينقسم التدقيق من حيث القائمين بعملية التدقيق إلى: التدقيق الداخلي؛ التدقيق الخارجي
- 9- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: تصحيح الخطأ: جمع أدلة الإثبات معيار من معايير العمل الميداني.
- 10- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: التخطيط السليم والإشراف على المساعدين من معايير العمل الميداني .
- 11- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: ينقسم التدقيق من حيث طبيعة المؤسسة إلى: تدقيق المؤسسات العمومية؛ تدقيق المؤسسات الخاصة.
- 12- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: ينقسم التدقيق من حيث الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ إلى: التدقيق العادي؛ التدقيق لغرض معين.
- 13- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: بذل العناية المهنية اللازمة معيار من المعايير العامة للتدقيق
- 14- (خطأ) ← تصحيح الخطأ: معايير إعداد التقرير هي: أ- مدى اتفاق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛ ب- مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛ ج- مدى كفاية الإفصاح؛ د- إبداء الرأي في القوائم المالية.

15- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: يُلائم التدقيق النهائي المؤسسات الصغيرة الحجم

16- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: تصحيح الخطأ: التدقيق الداخلي أحد نشاطات الوحدة الاقتصادية ينفذ تعليماتها وسياساتها فلا يتمتع باستقلالية محدودة وهو خاضع تماماً للإدارة

17- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: تعيين مدقق الحسابات الخارجي في المؤسسات الفردية اختياري وليس إلزامي.

18- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: الثبات في تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها من معايير إعداد التقارير.

19- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: ينقسم التدقيق من حيث وقت التدقيق إلى التدقيق النهائي والتدقيق المستمر.

20- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: الإفصاح الكافي من معايير إعداد التقارير.

21- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: مر التدقيق تاريخياً بأربعة مراحل رئيسية في تطوره المرحلة الأولى تمتد من العصر القديم حتى 1500م، والمرحلة الثانية (1500-1850م)، والمرحلة الثالثة (1850-1905م)، المرحلة الأخيرة 1905م إلى يومنا.

22- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: يساهم التدقيق على مستوى الإقتصاد الوطني في تنمية المجتمعات لم يؤديه من

خدمات في مجال حماية الإستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب وتوجيه المدخرات والموارد المتاحة القادرة

23- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: الهيئات الجديدة المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر بعد صدور القانون (10-01)

الصادر في جوان 2010م هي:

أ- المجلس الوطني للمحاسبة؛

ب- المصف الوطني للخبراء المحاسبين؛

ج- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

24- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين هي

الهيئة التي كانت تشرف على مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر منذ سنة 1991م حتى 2010م.

25- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية من المبادئ المتعلقة بركن الفحص.

26- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: مبدأ الإفصاح من المبادئ المتعلقة بركن التقرير.

27- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: مبدأ الإنصاف من المبادئ الخاصة بركن التقرير.

28- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: تنقسم تقارير مدققي الحسابات من حيث محتويات التقرير إلى تقارير مطولة ومختصرة.

29- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: تمر عملية المراجعة بأربع (4) خطوات هي: أ- الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة؛

ب- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛ ج- فحص الحسابات والقوائم المالية؛ د- أعمال نهاية المهمة وتحرير التقرير النهائي.

30- (خطأ) ⇐ تصحيح الخطأ: تنقسم تقارير مدققي الحسابات من حيث إبداء الرأي إلى: الرأي المطلق؛ الرأي

المتحفظ؛ الرأي السلبي؛ الإمتناع عن إبداء الرأي.

التمرين الثاني: (كل إجابة صحيحة 01 نقطة)

1- ذكر مع الشرح المختصر أهم مراحل تطور مهنة التدقيق منذ العصر القديم الى يومنا (01 نقطة)

- المرحلة الأولى: الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500م:

- كانت المحاسبة تقتصر علي سلطات الدولة والمشروعات العائلية التي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون السلعي؛
- الهدف منها هو الوصول إلي الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر؛
- كما تميزت هذه الفترة بممارسة التدقيق عن طريق الإستماع.

المرحلة الثانية: الفترة ما بين 1500 و 1850م:

- التمهيد للثورة الصناعية؛
- تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي ؛
- ظهور نوع من الرقابة الداخلية علي المشاريع..

المرحلة الثالثة: الفترة ما بين 1850 و 1905م:

- انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة والانفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة؛
- قانون الشركات البريطاني 1862م الذي أقر ضرورة استعمال مدققي الحسابات لتدقيق شركات المساهمة؛
- ظهور الحاجة لمالكي المؤسسات والمشاريع لمن يحافظ علي أموالهم خاصة؛
- أما بالنسبة لأهداف التدقيق في نهاية هذه الفترة فيمكن اختصارها في النقاط التالية:
- اكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية؛
- اكتشاف الأخطاء الفنية والأخطاء المتعلقة بالمبادئ المحاسبية.

المرحلة الرابعة: الفترة ما بين 1905 و حتى الآن:

- ظهور الشركات الكبرى والاعتماد علي أنظمة الرقابة الداخلية من طرف المدقق اعتمادا كبيرا في عملية التدقيق،
- الإعتماد علي التدقيق الاختباري،
- أصبح الهدف الأساسي للتدقيق هو إبداء الرأي الفني والمحاييد حول القوائم المالية ومدى سلامتها في تمثيل المركز المالي للمؤسسة والنتائج المسجلة..

2- إن مهنة المراجعة بعدما كانت تشرف على تنظيمها هيئة واحدة منذ سنة 1991 متمثلة في الغرفة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، فإن القانون (10-01) الصادر في جوان 2010 جعلها تحت إشراف ثلاث هيئات جديدة وعلى رأسها المجلس الوطني للمحاسبة التابع رسميا لوزارة المالية، المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، وقد أصبحت بموجب هذا القانون كل الصلاحيات والمهام التي كانت تقوم بها الهيئة السابقة من صلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة، وكل اللجان المتعلقة بالمهنة تابعة لهذا الأخير، وهو ما يمس باستقلالية المهنة من خلال تبعيتها المطلقة للإدارة. (01 نقطة)

3- أذكر مع الشرح المختصر خطوات ومراحل اجراء عملية التدقيق (01 نقطة)

3-1- الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة: جمع المؤشرات التقنية، التجارية، القانونية، الضريبية والإجتماعية؛

3-2- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية: يسمح له ذلك بتحديد مدى الإعتماد على الرقابة الداخلية وتحديد مخاطر الأخطاء 3-3- فحص الحسابات والقوائم المالية: تشمل هذه المرحلة فحص حسابات المؤسسة وهذا حسب الأهمية النسبية لكل حساب؛

3-4- أعمال نهاية المهمة وتحضير التقرير النهائي: تجميع نتائج الرقابات التي قام بها، وفي الأخير يقرر طبيعة الرأي الذي يصدره على القوائم المالية كوحدة واحدة.

4- أنواع تقارير مدققي الحسابات من حيث إبداء الرأي: هناك أربعة أنواع من التقارير هي: (01 نقطة)

4-1- الرأي المطلق: في حالة تحقق الشروط التالية:

- جمع الأدلة الكافية والالتزام بمعايير العمل الميداني؛

- تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

4-2- الرأي المتحفظ: - في حالة وجود قيود علي نطاق الفحص؛

- في حالة الخلاف مع الإدارة حول السياسات المحاسبية؛

- يجب علي المدقق أن يذكر هذه التحفظات وأثرها علي القوائم المالية المدققة

4-3- الرأي السلبي (المعاكس): وهو التقرير الذي يتضمن رأيا معاكسا عند ما يتأكد المدقق بأن القوائم المالية لا

تعكس الصورة الصحيحة لواقع المؤسسة؛

4-4- الامتناع عن إبداء الرأي: يقوم مدقق الحسابات بالامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم تمكنه من الحصول

علي أدلة إثبات كافية وملائمة؛

- قد يمتنع المدقق عن إبداء رأيه بسبب قيود كبيرة علي مدى الفحص الذي يقوم به، أو في حالة عدم تأكده من قيمة

أحد العناصر أو نتائج معينة تؤثر بشكل كبير علي المركز المالي وعلي نتائج الأعمال.

5- الحالات التي يمكن للمدقق الخارجي أن يمتنع عن إبداء الرأي في الحالات التالية: (01 نقطة)

- في حالة عدم السماح لمدقق الحسابات بإرسال مصادقات من العملاء للتحقق من أرصدتهم، أو إرسال مصادقات

للدائنين للتحقق من رصيد المؤسسة لديهم؛

- القيام بعملية الجرد مع عدم حضور المدقق أو من ينوب عنه وعدم تمكنه من فحص الأرصدة في تاريخ لاحق؛

- في حالة عدم قناعة المدقق بقيم بعض العناصر الظاهرة في الميزانية العمومية أو عدم الاقتناع بطريقة التقييم.

انتهى...